الإطار القانوني لتنظيم الذكاء الاصطناعي بين الإرادة السياسية للدولة والمعايير الدولية

The Legal Framework for Regulating Artificial Intelligence between the Political Will of the State and International Standards

صفراوي فاطمة ♦
كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشلف/ الجزائر
f.safraoui@univ-chlef.dz

صاغور هشام
جامعة غليزان/ الجزائر
shichem@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2026/02/28 تاريخ القبول: 2026/05/16 تاريخ النشر: 2026/06/30

الملخص:

يتناول هذا المقال إشكاليةَ الإطار القانوني الناظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي، في ظل تنامي التوترات بين الإرادة السياسية للدول في حماية سيادتها الرقمية واستقلاليتها التشريعية من جهة، والمساعي الدولية نحو بلورة معايير موحدة تضمن الحوكمة الرشيدة لهذه التقنية من جهة أخرى. ويسعى البحث إلى الكشف عن طبيعة الفراغات التشريعية القائمة، وتحليل التجارب التنظيمية الرائدة كقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، ومقارنتها بالتوجهات السياسية الأمريكية والصينية، مستخدماً المنهج المقارن والتحليلي والقانوني المعياري. وخلص البحث إلى أن ثمة هوة واسعة بين حجم تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وبطء الاستجابة التشريعية، وأن الإرادة السياسية تبقى العاملَ الحاسم في تحديد نطاق وفاعلية أي إطار قانوني.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الإطار القانوني، الإرادة السياسية، المعايير الدولية، الحوكمة الرقمية.

Abstract:

This article addresses the issue of the legal framework governing artificial intelligence technologies, amid growing tensions between states' political will to preserve their digital sovereignty and legislative independence on the one hand, and international efforts to develop unified standards ensuring the sound governance of this technology on the other. The research seeks to reveal the nature of existing legislative gaps, analyze leading regulatory experiences such as the European AI Act, and compare them with American and Chinese political orientations, using comparative, analytical, and normative legal methodologies. The research concludes that there is a wide gap between the level of advancement in AI technologies and the slow

♦ المؤلف المرسل

legislative response, and that political will remains the decisive factor in determining the scope and effectiveness of any legal framework.

Keywords: Artificial Intelligence, Legal Framework, Political Will, International Standards, Digital Governance.

مقدمة:

شـــهد العقد الثاني من الألفية الثالثة ثورة تقنية قادها الذكاء الاصـــطناعي، الذي خرج من نطاق المختبرات ليؤثر بعمق في الاقتصـاد والسـياسـة والقانون، مطروحًا تحديات غير مسـبوقة أمام الأطر القانونية التقليدية، خاصة مع طبيعته العابرة للحدود وعدم خضوعه للولايات القضائية الكلاسيكية. وقد برزت إشكالية "الفجوة التنظيمية" بين تســارع الابتكار وبطء التشـريع، في ظل تداخل الاعتبارات القانونية بالحســابات الجيوسياسية بين القوى الكبرى. ففي حين أصدر الاتحاد الأوروبي عام 2024 أول إطار تنظيمي شامل للذكاء الاصـطناعي، تبنت الولايات المتحدة نهجًا أكثر مرونة يقدم الابتكار، وتسـعى الصـين إلى ريادة عالمية بحلول 2030، مما يجعل دراسة العلاقة بين الإرادة السياسية والتنظيم القانوني مسألة محورية لفهم مستقبل ذلك.

ومن هنا تستمد هذه الدراسة أهميتها من أربعة محاور متكاملة:

فهي تثري الفقه القانوني والسـياسي بتحليل نقدي لمفهوم "الإرادة السـياسـية التشـريعية" في مواجهة تحديات الذكاء الاصـــطناعي، وهو حقل معرفي ناشـــئ لا يزال يفتقر إلى التأطير النظري الكافي في الأكاديميا العربية. كما توفر مرجعاً تحليلياً للمشـرـعين في الدول النامية وفي مقدمتها الجزائر الســـاعية إلى بناء منظومة تشـريعية رقمية متكاملة. وتكتسـب الدراسـة راهنية خاصـة كونها تتزامن مع بدء السـريان الكامل لقانون الذكاء الاصـطناعي الأوروبي في أغسـطس 2026، مما يمنحها طابعاً اسـتباقياً يعد المنظومة التشـريعية العربية قبل أن تفرض عليها التزامات بالأمر الواقع. وتتجلى أهميتها كذلك في كشفها إشكاليات السيادة الرقمية المترتبة على الأثر الإقليمي الموسـع لهذا القانون الذي يطال جهات خارج نطاقه الجغرافي، فضـلاً عما يثيره تطور الأنظمة الذكية من تساؤلات جوهرية حول حدود سلطة الدولة في الفضاء الرقمي.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تشـــخيص الفراغات التشـرـيعية الناجمة عن التطور المتســـارع لتقنيات الذكاء الاصـــطناعي على الصعيدين الوطني والدولي، والكشف عن الأسباب البنيوية والظرفية لهذا القصور التشريعي.

- تحليل التجربة التنظيمية الأوروبية بوصـــفها نموذجاً رائداً قائماً على مقاربة المخاطر، وتقييم مدى قابليتها للتعميم على سياقات مغايرة.

- المقارنة بين مقاربات القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصـــين) في تنظيم الذكاء الاصطناعي، واستجلاء أبعادها الجيوسياسية.

- الكشف عن العلاقة الجدلية بين الإرادة السياسية للدولة وإمكانية إرساء معايير تنظيمية دولية موحدة وذات حجية ملزمة.

- اقتراح توصيات عملية تُسهم في سد الثغرات التشريعية بما يتلاءم مع خصوصية الدول النامية ومتطلبات السيادة الرقمية الوطنية.

في ظل ثورة الذكاء الاصطناعي وما تفرزه من تحديات غير مسبوقة على المنظومة القانونية والسياسية الدولية، تتبلور إشكالية هذه الدراسة على النحو الآتي:

إلى أي مدى تستطيع الأطر القانونية الوطنية في ظل الإرادة السياسية للدولة، أن تستجيب لمتطلبات تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي وفق معايير دولية مشتركة، دون المساس بمبدأ السيادة الوطنية وسياسات الهيمنة التقنية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الجوهرية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما طبيعة الفراغ التشريعي الذي أفرزته تقنيات الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي.

- هل تشكل الإرادة السياسية دافعاً نحو التنظيم أم عائقاً أمامه في تجارب الدول الكبرى؟

- كيف يمكن التوفيق بين تعارض نماذج التنظيم الدولي في ظل التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى؟

- ما موقع الدول العربية في خريطة التنظيم القانوني الدولي للذكاء الاصطناعي، وما مآلات غيابها عن مسارات بلورة المعايير؟

بناء على الإشكالية المطروحة، تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية الآتية:

كلما توفرت الإرادة السياسية، زادت قدرة الأطر القانونية الوطنية على المواءمة بين التنظيم الداخلي والمعايير الدولية، مع إمكانية تطوير نماذج تشريعية مرنة تسمح بالاستفادة من التقنيات الحديثة دون الإخلال بالسيادة الوطنية أو إعاقة مسارات الابتكار التكنولوجي، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها مجال الذكاء الاصطناعي وتعدد المقاربات الدولية المنظمة له.

وتتفرع هذه الفرضية الى الفرضيات الفرعية التالية:

- كلما ازدادت الإرادة السياسية للدولة في صون سيادتها التقنية، تراجعت استعدادها للانضمام إلى أطر تنظيمية دولية ملزمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يؤكده السلوك التشريعي الأمريكي والصيني.

- غياب إطار قانوني دولي ملزم يعمق الفجوة التشريعية بين الدول المتقدمة والدول النامية في تنظيم الذكاء الاصطناعي، ويكرس نمطاً من التبعية التقنية المقنعة بخطاب التطوير والحوكمة.

- يساهم التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى في إعادة تشكيل قواعد الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي، بحيث تسعى كل قوة إلى فرض نموذجها التنظيمي وتوسيع نفوذها التقني والمعياري على المستوى العالمي.

- نموذج التنظيم القائم على المخاطر، كما أرساه قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، يمثل المقاربة الأكثر فاعلية وقابلية للتعميم على المستوى الدولي، لأنه يوازن بين متطلبات الابتكار وضرورات الحماية الحقوقية.

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسية:

- **المنهج التحليلي:** استعمل لتشريح النصوص القانونية والوثائق السياسية المتعلقة بتنظيم الذكاء الاصطناعي، واستخلاص دلالاتها القانونية وأبعادها السياسية، لا سيما تحليل أحكام قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي وتوجهات الأوامر التنفيذية الأمريكية، وقد أتاح هذا المنهج تفكيك الخطاب السياسي-القانوني الموظف في مسوَّدات التنظيم، واستجلاء الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية الكامنة وراء الصياغات المعيارية الظاهرة

- **المنهج المقارن:** جرى توظيفه للمقارنة بين التجارب التشريعية الكبرى في تنظيم الذكاء الاصطناعي، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النموذج الأوروبي المبني على الحقوق، والنموذج الأمريكي المبني على الابتكار، والنموذج الصيني المبني على الدولة، ويساهم هذا المنهج في الكشف عن النمط المُثلى الذي يمكن استلهامه في السياق العربي والجزائري تحديداً.

- **المنهج القانوني المعياري:** اعتمد لتقييم مدى كفاءة الأطر القانونية القائمة في استيعاب تحديات الذكاء الاصطناعي، وصياغة توصيات معيارية تتعلق بالإصلاح التشريعي الوطني والدولي. وقد اعتمد هذا المنهج على ما أرسته مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية من أُطر تحليلية تجمع بين المعيارية القانونية والواقعية السياسية.

وقد اقتضت دراسة هذا الموضوع الشامل تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يعالج الأول الفراغ التشريعي في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويتناول الثاني نماذج التنظيم القانوني ومعايير المقارنة بين القوى الكبرى، ويستشرف الثالث آفاق المعايير الدولية ووضعَ الدول النامية في منظومة التنظيم العالمي.

1. الفراغ التشريعي في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

يعد الفراغ التشريعي المحيط بتقنيات الذكاء الاصطناعي من أبرز الإشكاليات القانونية المعاصرة، إذ يقف المشرعون في أغلب دول العالم أمام هذه التقنية في حالة من الارتباك والتخلف المؤسسي الواضح. فالمنظومات القانونية التقليدية التي تأسست على مبدأ المسؤولية الشخصية وثنائية الفاعل والمفعول به، وجدت نفسها عاجزة عن استيعاب كيانات خوارزمية تتخذ قرارات بصورة مستقلة، وتنتج أضراراً لا يمكن إسنادها بيسر إلى شخص طبيعي أو معنوي بعينه. وقد رصد الباحثون في هذا المجال ظاهرة ما يسمى "الانكشاف التشريعي الرقمي"، التي تشير إلى الهشاشة القانونية الناجمة عن هذا الفراغ، والتي تطال الأفراد والدول

والمنظومات الاقتصادية على حد سواء[1]. وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على طبيعة هذا الفراغ التشريعي في شقين: الأول يتناول مفهومه وأسبابه وخصائصه، والثاني يرصد مظاهره الأكثر خطورة على الحقوق الأساسية للأفراد وعلى مبدأ سيادة القانون.

1.1. مفهوم الفراغ التشريعي وأسبابه في زمن الذكاء الاصطناعي

لا يمثل الفراغ التشريعي ظاهرة جديدة في تاريخ القانون، غير أن ما يميز نظيره في مجال الذكاء الاصطناعي هو عمقه وسرعة تراكمه وشموليته لمختلف فروع القانون في آنٍ واحد. فخلافاً للثورات التقنية السابقة كثورة الصناعة والثورة الرقمية الأولى، جاء الذكاء الاصطناعي بتحديات تمسّ صميم الفلسفة القانونية ذاتها، ولا تقتصر على التفاصيل الإجرائية أو التنظيمية. إن المقاربة التقليدية التي تنتظر ظهور الإشكاليات لتتدخل تشريعياً أثبتت عجزها في هذا السياق، وهو ما يستدعي مقاربة تشريعية استباقية تتكيّف مع المجهول التقني بصورة مستمرة. وفي هذا المطلب نسعى إلى ضبط مفهوم الفراغ التشريعي في هذا المجال والتعمق في أسبابه.

1.1.1. تعريف الفجوة التشريعية الرقمية وخصائصها

يقصد بالفجوة التشريعية الرقمية ذلك الحيز القانوني الخالي من التنظيم، الذي ينشأ نتيجة تأخر المشرع في مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، ويتميز هذا الفراغ في مجال الذكاء الاصطناعي بطابعه العابر للحدود وصعوبة إسناد المسؤولية القانونية فيه إلى فاعل بعينه. وتشير الدراسات العربية المتخصصة إلى أن هذا الفراغ يتجلى في ثلاثة مستويات متداخلة: فراغ مفاهيمي يتصل بتعريف الذكاء الاصطناعي ذاته وتحديد طبيعته القانونية، وفراغ موضوعي يتعلق بقواعد المسؤولية والملكية الفكرية وحماية البيانات، وفراغ إجرائي يمس أساليب الإثبات وصلاحيات القضاء في مواجهة الأنظمة الذكية. ويرى الباحث محمد القطب مسعد في دراسته "دور الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي" أن المشكلة ليست مجرد غياب نصوص قانونية، بل هي في جوهرها محدودية المفاهيم التقليدية القاصرة عن استيعاب كيانات تعمل باستقلالية غير مألوفة، وتتجاوز حدود الأهلية القانونية المعهودة.[2]

أما على صعيد الخصائص المميزة، فإن الفجوة التشريعية في مجال الذكاء الاصطناعي تتسم بالديناميكية المتجددة، إذ يتوسع نطاقها باستمرار مع كل تطور تقني جديد، خلافاً للفجوات التشريعية في المجالات التقليدية التي تحد بطبيعتها وتتكيف مع مرور الزمن. فضلاً عن ذلك تتسم هذه الفجوة بالعابرية القانونية، بمعنى أنها تخترق كل فروع القانون الداخلي والدولي في آن واحد، من قانون العقوبات إلى القانون التجاري مروراً بالقانون

[1] - حسن السوسي، الذكاء الصناعي: مقاربة قانونية، الرباط: دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، 2023، ص 26.

[2] - محمد القطب مسعد. "دور الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية تحليلية مقارنة ".مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 11، المنصورة، مصر: كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2021، ص 55.

الدستوري وقانون حقوق الإنسان، مما يجعل التعامل معها بالأدوات التقليدية المعزولة ضرباً من الاستحالة.[1] وقد أكد هذا الطرح الباحث كريم علي سالم في مقاله "الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي" حين خلص إلى ضرورة مقاربة شاملة تدمج مختلف فروع القانون في إطار تنظيمي موحد.[2]

2.1.1. العوامل المعمقة للفراغ التشريعي في مجال الذكاء الاصطناعي

تتضافر جملة من العوامل الموضوعية والذاتية في تعميق الفراغ التشريعي المحيط بالذكاء الاصطناعي. فعلى صعيد العوامل الموضوعية، تبرز السرعة الفائقة لتطور الخوارزميات التي تجعل أي نص تشريعي عرضةً للتقادم السريع قبل اكتمال مسار إقراره، إذ يمكن أن ينتهي النقاش البرلماني حول تنظيم نموذج ذكاء اصطناعي بعينه في وقت تكون فيه التقنية قد تجاوزت ما ينظم إلى مستويات أعلى بكثير. ويضاف إلى ذلك أن الطابع المبهم لعمل الخوارزميات، الذي يوصفه العلماء "بصندوق الأسود"، يجعل تحليل مسار القرار الذكي واستيعابه قانونياً أمراً عسيراً على من لا يملك خلفية تقنية متخصصة.[3]

أما على صعيد العوامل الذاتية، فإن ضعف الكفاءة التقنية لدى المشرعين يشكل عائقاً بنيوياً، إذ تشير الدراسات إلى أن أغلب أعضاء البرلمانات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء يفتقرون إلى الخلفية التقنية اللازمة لاستيعاب تداعيات هذه التقنيات ومن ثم تشريعها بصورة ملائمة. علاوة على ذلك، يلعب ضغط لوبيات شركات التكنولوجيا الكبرى دوراً لافتاً في إبطاء المسارات التشريعية، حيث توظف حجج "الابتكار" و"التنافسية الاقتصادية" أداة لتأجيل أي إطار تنظيمي قد يقيد أنشطتها. وفي هذا الإطار يلفت تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن قوة الضغط التقني تحولت إلى متغير سياسي بالغ الأثر في تشكيل أجندات التشريع الرقمي، بما يجعل الفراغ التشريعي في أحيان كثيرة ليس نتاج قصور، بل نتيجة قصد وإرادة سياسية موجهة.

2.1. مظاهر الفراغ التشريعي وانعكاساته على حقوق الأفراد

لا يبقى الفراغ التشريعي في مجال الذكاء الاصطناعي مجرد فكرة مجردة في نطاق الفلسفة القانونية، بل تتجلى مظاهره في حالات واقعية ملموسة تمس حياة الأفراد اليومية وحقوقهم الأساسية. فمن قرارات رفض القروض المصرفية الصادرة عن خوارزميات غير شفافة، إلى أنظمة التوظيف الذكية التي تعيد إنتاج التمييز بصورة تلقائية، وصولاً إلى استخدام تقنيات التعرف على الوجه في المراقبة الجماعية دون ضابط تشريعي، كلها

[1] - سلام عبد الله كريم. التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي. رسالة دكتوراه في القانون المدني، كلية الحقوق بجامعة كربلاء، العراق، 2022، ص 35.

[2] - كريم علي سالم. "الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي. "مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 54، طرابلس، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، أكتوبر 2022، ص 53.

[3] - مليكة محمودي وريم هاجر بكار. "الذكاء الاصطناعي ودوره في تعزيز مبدأ سمو وسيادة القانون. "مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، تيارت، الجزائر: جامعة ابن خلدون، 2024، ص 184.

نماذج عملية توضح الثمن الإنساني للفراغ التشريعي. ويتناول هذا المطلب هذه المظاهر الأكثر حضوراً في الواقع، مع استجلاء انعكاساتها على منظومة الحقوق والحريات.

1.2.1. غياب نصوص تنظيمية في مجالات جوهرية

تبرز مظاهر الفراغ التشريعي بجلاء في ميادين عدة تمس صميم حقوق الأفراد وضمانات دولة القانون. ففي مجال المسؤولية المدنية، لا يزال معظم التشريعات الوطنية عاجزاً عن الإجابة بوضوح عن سؤال: من يتحمل المسؤولية حين تسبب مركبة ذاتية القيادة حوادث قاتلة؟ هل هو المصنع، أم المبرمج، أم المستخدم، أم الخوارزمية ذاتها بوصفها كياناً مستقلاً؟ وقد كشف سلام عبد الله كريم في أطروحته للدكتوراه حول التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة) أن مفهوم "الشخصية القانونية للكيان الذكي" يظل معلقاً بين المطالبين بإقراره والرافضين له، في غياب تام لتوافق فقهي أو تشريعي يحسم هذه المسألة الجوهرية.[1] ويتجلى الفراغ التشريعي أيضاً في مجال المراقبة الرقمية بالذكاء الاصطناعي، حيث يوظف كثير من الأنظمة هذه التقنيات في رقابة الفضاء العام دون سند قانوني واضح يحدد شروط هذا الاستخدام وحدوده.

ومن أبرز المجالات الأكثر حساسية التي يتجلى فيها الفراغ التشريعي: مجال القرار الإداري الآلي، حيث باتت كثير من الأجهزة الحكومية توظف خوارزميات في منح التراخيص وإصدار قرارات الترحيل وتوزيع المنح الاجتماعية، دون أن تتاح للمتضررين إمكانية الطعن في هذه القرارات عبر مسارات قانونية واضحة. ويلفت مجلس الدولة الفرنسي في تقرير صدر عام 2022 إلى أن "الحق في الفهم" كضمانة إجرائية أساسية أمام القرار الإداري الآلي يفتقر إلى أي أساس نصي- صريح في أغلب الأنظمة القانونية.[2] ويستشهد بهذا الطرح من قبل عدد من الأكاديميين الجزائريين ضمن السياق الوطني، الذين يرون أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري لا يتضمن أي أحكام تعالج القرار الإداري المتخذ بواسطة الخوارزميات.

2.2.1. الانعكاسات على الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان

يفضي غياب الأطر القانونية الناظمة للذكاء الاصطناعي إلى انكشاف الحقوق الأساسية أمام احتمالات الانتهاك غير المقصود من خلال الخوارزميات المتحيزة أو المبهمة. وتمثل ظاهرة "التمييز الخوارزمي" أبلغَ الأمثلة على ذلك، إذ تعيد الأنظمة الذكية إنتاج التحيزات الاجتماعية والعرقية المُضمَّنة في بيانات تدريبها بصورة تلقائية، دون أن يتوفر أي نص قانوني يلزم المطورين بإجراء عمليات تدقيق للأثر على حقوق الإنسان قبل الإطلاق. وقد أشار الباحثان مليكة محمودي وريم هاجر بكار في دراستهما المنشورة في مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية يطرح تحديات جدية أمام ضمانات المحاكمة

[1] - سلام عبد الله كريم. مرجع سابق، ص 89.

[2] - Défenseur des droits. Algorithmes, systèmes d'IA et services publics : quels droits pour les usagers ? Points de vigilance et recommandations. Paris: La Documentation française. 2024.10/08/2025. https://www.defenseurdesdroits.fr/sites/default/files/2024-11/DDD_rapport_algorithmes-systemes-d-IA-et-services-publics_2024_20241025.pdf

العادلة، من حيث الشفافية والنزاهة والمساءلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحماية القضائية للحقوق الأساسية والحريات العامة.[1] ومن المفارقات اللافتة أن التقنية المصممة لتعزيز العدالة وتسريعها قد تصبح أداة لتعميق اللامساواة وتكريسها إذا افتقرت إلى إطار قانوني واضح يحدد معايير التصميم وشروط التدقيق.

ويتمدد أثر الفراغ التشريعي ليطال الحق في الخصوصية والحق في حماية البيانات الشخصية، وهما من أكثر الحقوق انكشافاً أمام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ففي غياب تشريعات صريحة تقيد جمع البيانات واستخدامها في تدريب النماذج الذكية، تصبح المعطيات الشخصية لملايين المواطنين مادة خاماً توظفها الشركات دون ضوابط قانونية كافية. وهنا لاحظ أحد الباحثين أن التشريع الجزائري يفتقر إلى نص صريح يعالج مسألة استخدام البيانات الشخصية في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، رغم صدور القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. وهذا التفاوت الواضح بين ما تنص عليه القوانين الناظمة للبيانات الشخصية في حالتها التقليدية وما يفتقره تنظيم توظيفها في الذكاء الاصطناعي يجسد بوضوح عمق الفجوة التشريعية القائمة.

2. نماذج التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ومعايير المقارنة

يتباين العالم اليوم في كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي تشريعياً، إذ لا توجد وصفة موحدة ترضي جميع الأطراف وتوفق بين متطلبات الابتكار وضرورات الحماية الحقوقية. فثمة ثلاثة نماذج كبرى باتت تشكل خريطة التنظيم العالمي: النموذج الأوروبي القائم على الحقوق والمخاطر، والنموذج الأمريكي القائم على الابتكار والسوق، والنموذج الصيني القائم على الدولة والسيادة التقنية. وفهم هذه النماذج الثلاثة وتحليل تناقضاتها البنيوية يمثل ضرورة معرفية لأي دولة تسعى إلى بناء إطارها التشريعي الخاص بعيداً عن التقليد الأعمى أو الرفض المطلق.

1.2. النموذج الأوروبي - قانون الذكاء الاصطناعي EU AI Act نموذجاً رائداً

يمثل النموذج الأوروبي في تنظيم الذكاء الاصطناعي تجربة فريدة في تاريخ التشريع الرقمي الدولي، إذ يجمع بين الطموح القانوني والواقعية السياسية في آن معاً. فلأول مرة في التاريخ تقدم منظومة قانونية كاملة على تنظيم تقنية بهذا الحجم والتعقيد بصورة شاملة ومتكاملة، بدلاً من الاكتفاء بتشريعات قطاعية متفرقة أو توصيات إرشادية غير ملزمة. ويستند هذا النموذج في جوهره إلى فلسفة تشريعية مفادها أن الابتكار والحماية الحقوقية ليسا نقيضين لا يجتمعان، بل يمكن التوفيق بينهما عبر إطار تنظيمي متدرج يميز بين درجات الخطر ويوزع الالتزامات وفقاً لها.

[1] - مليكة محمودي وريم هاجر بكار. "الذكاء الاصطناعي ودوره في تعزيز مبدأ سمو وسيادة القانون. "مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، تيارت، الجزائر: جامعة ابن خلدون، 2024، ص 195.

1.1.2. المنهجية التشريعية القائمة على المخاطر وتصنيفاتها

يعد قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي الصادر عام 2024 أول إطار تنظيمي شامل في العالم لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ويقوم على نهج تصنيف المخاطر إلى أربع درجات متدرجة: مخاطر غير مقبولة تحظر حظراً مطلقاً كأنظمة التسجيل الاجتماعي والمراقبة البيومترية في الفضاء العام، ومخاطر عالية تخضع لرقابة صارمة وإجراءات مسبقة للمطابقة كالأنظمة المستخدمة في التعليم والتوظيف والقضاء والبنية التحتية الحيوية، ومخاطر محدودة تستلزم الشفافية فحسب كروبوتات المحادثة، ومخاطر منخفضة لا تستوجب التزامات إضافية كألعاب الفيديو المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وتكمن عبقرية هذا النهج في أنه يجنب المشرع الوقوع في فخ التنظيم الزائد الذي يعيق الابتكار أو التنظيم القاصر الذي يهدد الحقوق، عبر تركيز الالتزامات الثقيلة على التطبيقات الأكثر خطورة فعلاً. ويمتد تطبيق هذا القانون ليشمل الجهات الواقعة خارج نطاق الاتحاد الأوروبي إذا كانت مخرجاتها تستخدم داخله، مما يمنحه أثراً تنظيمياً عابراً للحدود يشبه ما عرف "بالتأثير بروكسل"، أي قدرة الاتحاد الأوروبي على فرض معاييره على الاقتصاد العالمي من خلال حجم سوقه لا من خلال القوة العسكرية أو السياسية.[1]

ويشكل هذا البعد الإقليمي الموسع أحد أبرز المسائل الخلافية في النقاش القانوني الدولي، إذ يرى منتقدوه أنه ضرب من الاستعمار التنظيمي الذي يفرض على الدول خارج الاتحاد الأوروبي الامتثال لمعاييره دون أن تكون طرفاً في صياغتها. في المقابل يرى مؤيدوه أنه يوسع نطاق الحماية الحقوقية لأفراد يستهدفهم الذكاء الاصطناعي بصرف النظر عن جغرافية الشركة المطورة، وأن البديل هو الفراغ التنظيمي الكامل الذي يضر المستهلكين أينما كانوا. وتبقى مسألة الأثر الإقليمي الموسع ذات أهمية قصوى للدول العربية والجزائر تحديداً، التي تستخدم في مؤسساتها العامة والخاصة تطبيقات للذكاء الاصطناعي أوروبية المصدر أو موجهة للسوق الأوروبية، مما يجعلها عرضة لأثر هذا القانون حتى قبل إقرار أي تشريع وطني خاص بها.

2.1.2. آليات التطبيق والرقابة والجدول الزمني لدخول الأحكام حيز النفاذ

يعتمد قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي على جدول زمني تدريجي للتطبيق يمتد بين عامي 2024 و2030، حيث بدأت بعض الأحكام المتعلقة بالأنظمة المحظورة سريانها اعتباراً من فبراير 2025، في حين تدخل الالتزامات الجوهرية المتعلقة بأنظمة المخاطر العالية حيز التطبيق الكامل في أغسطس 2026، وهو التاريخ الذي يمنح هذه الدراسة طابعها الاستباقي المميز. وقد أسهم هذا الجدول التدريجي في تخفيف حدة المعارضة من قطاع الأعمال، إذ أتاح للشركات هامشاً زمنياً كافياً للتكيف مع المتطلبات الجديدة دون الاضطرار إلى تغييرات مفاجئة في نماذج أعمالها. وتتولى الرقابة على التطبيق هيئات وطنية مختصة تعينها كل دولة عضو، إلى جانب مكتب الذكاء الاصطناعي الأوروبي المنشأ حديثاً بوصفه جهازاً تنسيقياً مركزياً يضمن تجانس

[1] - Anu Bradford, The Brussels Effect: How the European Union Rules the World (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 23

التطبيق عبر الدول الأعضـــاء ويمنع تحول بعض الدول إلى "ملاذات تنظيمية" تتهاون في التطبيق لجذب الاستثمارات.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة إلى آليات التطبيق أن القانون يلقي عبئاً ثقيلاً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الموارد الكافية للامتثال لاشتراطاته المعقدة، مما قد يكرس الهيمنة السوقية للشركات الكبرى القادرة على تحمل تكاليف الامتثال. فضلاً عن ذلك تثير آلية التدقيق المسبق للأنظمة عالية المخاطر تساؤلات عملية حول الكفاءات التقنية اللازمة لدى الهيئات الرقابية الوطنية لتقييم أنظمة بالغة التعقيد، وهو ما يســـتلزم استثمارات ضخمة في بناء الكفاءات البشرية المتخصصة في دول كثيرة لم تنتبه بعد إلى هذه المتطلبات الجديدة.

2.2. المقاربات الأمريكية والصينية وتناقض نماذج التنظيم

إذا كان النموذج الأوروبي يضـع الحماية الحقوقية في صـدارة أولوياته التنظيمية، فإن النموذجين الأمريكي والصـــيني يقدمان قراءتين مغايرتين تماماً لمعادلة الذكاء الاصـــطناعي والتنظيم. وفهم هذا التعارض البنيوي بين النماذج الثلاثة يمثل مفتاحاً ضرورياً لاســـتيعاب عمق التحدي الذي يواجه أي جهد نحو بلورة معايير دولية موحدة، إذ لا يتعلق الأمر بخلافات تقنية ثانوية قابلة للتسـوية بالمفاوضـات، بل بتباين فلسـفي عميق في رؤية دور الدولة والسوق والفرد.

1.2.2. الإرادة السياسية الأمريكية - نحو سيادة الابتكار على التنظيم

اتسمت السياسة التشريعية الأمريكية في مجال الذكاء الاصطناعي بالانقلابية الحادة وتغير الأولويات وفق التوجه السياسي للرئاسة المتعاقبة، مما يكشف أن التنظيم في هذا السياق أداة سياسية بامتياز لا ضرورة قانونية موضوعية. فبينما سعت إدارة بايدن عبر أمرها التنفيذي لعام 2023 إلى إرساء ضمانات سلامة في مجال الذكاء الاصطناعي ومتطلبات شفافية ملزمة، حرصت إدارة الرئيس دونالد ترامب على إصدار أمر تنفيذي في ديسـمبر 2025 يرمي إلى منع الولايات الأمريكية من فرض قوانين تنظيمية متضـاربة للذكاء الاصـطناعي، معربة عن التزامها ببلورة معيار وطني موحد يقدم الابتكار والتنافســـية على القيود الحقوقية.[1] ويكشـــف هذا التوجه عن نظرة براغماتية صريحة تضع الهيمنة التقنية والتنافسية الاقتصادية في صدارة الاعتبارات، فوق الاعتبارات الحقوقية الخالصة التي تحرك النموذج الأوروبي.[2]

ويفضي هذا التوجه إلى ما يمكن تسـميته "الفراغ التنظيمي المقصـود"، حيث يوظف غياب التشـريع الفيدرالي الشـــامل ســـياســـة واعية لمنح الشـركات الأمريكية قدرة تنافســـية فائقة في مواجهة نظيراتها الأوروبية المثقَلة بالتزامات الامتثال. وتشكل هذه المعادلة نموذجاً مثيراً للجدل في الأوساط الأكاديمية، إذ يرى فريق أنها سياسة

[1] - Trump, Donald J. Ensuring a National Policy Framework for Artificial Intelligence. Executive Order No. 14365. Washington, D.C.: The White House, December 11, 2025. Accessed :01/01/2026 https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/12/ensuring-a-national-policy-framework-for-artificial-intelligence/

[2] - Mark Coeckelbergh, AI Ethics (Cambridge: MIT Press, 2020), p. 203.

رشـــيدة تصـــون الريادة الأمريكية في ســـباق التقني العالمي، في حين يرى فريق آخر أنها اســـتراتيجية مكلفة اجتماعياً تراكم مخاطر حقوقية وأمنية على المدى البعيد. والأكيد أن هذه المقاربة تعقد جهود التنســـيق الدولي تعقيداً بالغاً، لأنها تضع أكبر قوة تقنية في العالم في موقع المتحفظ بل المعارض لأي إطار دولي ملزم.

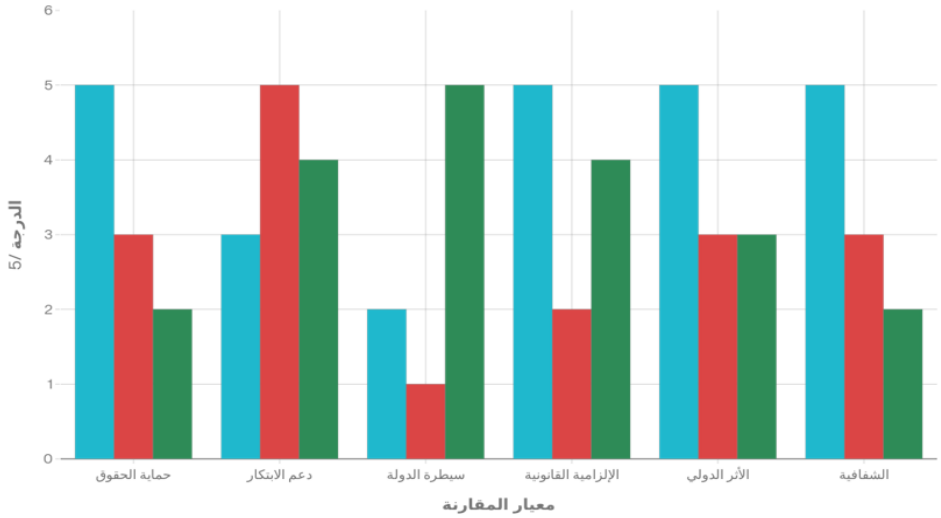
2.2.2. النموذج الصيني - الدولة المحركة للتنظيم

تنتهج الصين نهجاً مغايراً كلياً يضع الدولة في موقع المحرك الرئيسي للتنظيم والتطوير معاً، في نموذج فريد يجمع بين الطموح الاستراتيجي والسيطرة السياسية. فمنذ عام 2017 أرست الصين سلسلة متصاعدة من اللوائح التنظيمية القطاعية المتعلقة بالخوارزميات التوصوية ونماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي والتزييف العميق، مع الحفاظ في الوقت ذاته على اســـتراتيجيتها الطموحة للقيادة العالمية في هذا المجال بحلول عام 2030. ويمز النموذج الصيني بين الذكاء الاصطناعي الموجه للاستهلاك الداخلي والخاضع لرقابة صارمة على المحتوى والقيم السياسية، والذكاء الاصطناعي الموجه للتصدير والمنافسة الدولية الذي يحظى بدعم حكومي سخي. غير أن هذا النموذج يواجه انتقادات حادة تتعلق بتوظيفه الذكاء الاصـــطناعي أداةً للمراقبة الجماعية وتقييد الحريات الأساسية، مما يجعله نموذجاً مثيراً للجدل في منظومة حقوق الإنسان الدولية.[1]

ويطرح هذا النموذج بجلاء المعضلة الجوهرية في الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي، وهي أن التنظيم ليس قيمة محايدة بل انعكاس أمين لطبيعة النظام الســـياسي وفلســـفته في العلاقة بين الدولة والمواطن. فما يعد "تنظيماً رشـــيداً" في المنظومة الأوروبية المتمحورة حول الحقوق يبدو "قيداً على الابتكار" في المنظومة الأمريكية السوقية، ويعد "ترفاً حقوقياً" في المنظومة الصينية التي تقدم الاستقرار والسيطرة على الحريات الفردية. وهذا الانقسام الفلسفي العميق يفسر جانباً كبيراً من صعوبة الوصول إلى معايير دولية موحدة وملزمة، إذ يستحيل التوافق على التفاصيل التقنية حين يغيب التوافق على القيم الجوهرية التي يجب أن تحميها هذه المعايير.

[1] - Human Rights Watch. China's Algorithms of Repression: Reverse Engineering a Xinjiang Police Mass Surveillance App. New York: HRW, 2019.Accessed:15/08/2025
https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/china0519_web.pdf

الشكل رقم (01): يمثل مقارنة النماذج الثلاثة في تنظيم الذكاء الاصطناعي



المصدر: الشكل من تصميم الباحثة

يكشف الشكل أن النموذج الأوروبي يتصدر بامتياز في معياري حماية الحقوق والإلزامية القانونية بدرجة 5/5، مما يعكس فلسفة تشريعية تضع المواطن في مركز المنظومة التنظيمية. في المقابل، يتفوق النموذج الأمريكي في دعم الابتكار بدرجة 5/5 على حساب الإلزامية القانونية التي لا تتجاوز 5/2، كاشفاً عن نهج يقدم التنافسية الاقتصادية على الاعتبارات الحقوقية. أما النموذج الصيني فيتميز بأعلى درجة في سيطرة الدولة (5/5)، في مؤشر واضح على توظيف الذكاء الاصطناعي أداةً للضبط السياسي والاجتماعي لا مجرد تقنية للتطوير الاقتصادي.

3. نحو معايير دولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي - الواقع والآفاق

يستلزم تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي تعاوناً دولياً وثيقاً، لأن طبيعته العابرة للحدود تجعل أي تنظيم وطني منفرد قاصراً عن استيعاب كامل تداعياته. فخوارزمية مطورة في الولايات المتحدة قد تؤثر في حقوق مواطن في الجزائر عبر نظام تشغيل يعمل في أوروبا، وهذا التعقيد المتشابك يجعل المطالبة بإطار دولي ملزم ليس ترفاً أكاديمياً بل ضرورة عملية ملحة. غير أن مساعي التنظيم الدولي تصطدم بعقبة بنيوية جوهرية، هي أن الدول الأكثر تقدماً في مجال الذكاء الاصطناعي هي ذاتها الأقل حماساً لأي تنظيم دولي ملزم يقيد نفوذها التقني ويساوي بينها وبين الدول الأضعف. ويجسد هذا التناقض ما يسميه الباحثون "معضلة بنية الحوكمة العالمية"، إذ يتعارض منطق السيادة مع متطلبات التنسيق الدولي بصورة تجعل أي توافق عالمي يسير ببطء شديد وعلى استحياء .

وفي هذا المبحث نسعى إلى استجلاء واقع المساعي الدولية الراهنة على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية في مطلبه الأول، ثم نخصص المطلب الثاني لدراسة الموقع الذي تحتله الدول النامية والعربية في هذه المنظومة، وما تستلزمه مصالحها وحقوقها السيادية من مواقف واستراتيجيات .

1.3. مساعي التنظيم على الصعيد الدولي متعدد الأطراف

تتعدد المنتديات والمؤسسات الدولية التي تحمل على عاتقها هم تنظيم الذكاء الاصطناعي على الصعيد الكوني، من منظمة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، إلى مجموعة السبع ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصولاً إلى المبادرات الإقليمية العربية. غير أن الحصيلة الراهنة لهذه الجهود تبقى دون مستوى التحديات، إذ لم تفرز حتى الآن سوى صكوك طوعية غير ملزمة وتوصيات ذات حجية أدبية أكثر منها قانونية. ويتناول هذا المطلب هذه الجهود على مستويين: الأول على صعيد المنظمات الأممية ومجموعة السبع، والثاني على صعيد مجلس أوروبا بوصفه أنتج الصك الدولي الأقرب إلى الإلزامية حتى الآن .

1.1.3. مبادرات الأمم المتحدة ومجموعة السبع وأوجه القصور

بادرت منظمة الأمم المتحدة إلى اعتماد توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي عام 2021 بموافقة 193 دولة، غير أنها تظل وثيقة غير ملزمة تفتقر إلى آليات إنفاذ فعلية. ومن أبرز الانتقادات الموجهة إلى هذه التوصية أنها صيغت بلغة عمومية جامعة أخلت بالدقة المطلوبة لأي صك تنظيمي جدي، وأن اختيار الصيغة التوصوية بدلاً من الاتفاقية الدولية الملزمة كان قراراً سياسياً مدروساً أملته الضغوط الأمريكية والصينية لتجنب أي التزامات قانونية تقيد مراكزها التقنية.

وعلى مستوى مجموعة الدول السبع، أطلقت عام 2023 مبادرة "هيروشيما لعملية الذكاء الاصطناعي" التي وضعت مبادئ توجيهية طوعية لتطوير الذكاء الاصطناعي المتقدم، وتشمل احتياطات السلامة والشفافية والمساءلة. غير أن الطابع الطوعي لهذه الصكوك يجعلها أدوات سياسية ناعمة أكثر منها التزامات قانونية ذات حجية دولية.

2.1.3. مجلس أوروبا والاتفاقية الإطارية للذكاء الاصطناعي

أبرم مجلس أوروبا عام 2024 الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون المعروفة "باتفاقية تشريع الذكاء الاصطناعي"، لتكون أول صك دولي قانوني ذو طابع شبه ملزم في هذا الشأن، يجمع دولاً أعضاء وغير أعضاء في المجلس على مبدأ واحد "ضمان توافق تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه مع معايير حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون". والتي يصفها أحد الباحثين بأنها "الخطوة الأكثر جرأة في مسيرة الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي حتى الآن"، إذ ترتب على الدول الأطراف التزامات إجرائية وموضوعية لا سيما في ما يتعلق بتقييم الأثر على حقوق الإنسان قبل

نشر أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام. وتبقى قيمة هذه الاتفاقية رهينة حجم الانضمام إليها، ولا سيما من القوى التقنية الكبرى التي تتحكم فعلياً في سوق الذكاء الاصطناعي العالمي.

بيد أن الإشكالية الجوهرية تبقى في مدى انضمام القوى التقنية الكبرى كالولايات المتحدة والصين إلى مثل هذه الصكوك، وهو ما يبدو بعيد المنال في ضوء المنافسة التقنية الراهنة. قد عبر عدد من الأكاديميين الجزائريين عن أهمية أن تشارك الجزائر بصفة دولة مراقبة في اجتماعات أطراف هذه الاتفاقية، بما يمكنها من متابعة التطورات واستلهام ما يناسب سياقها الوطني.

2.3. دور الدول النامية والعربية في منظومة التنظيم الدولي للذكاء الاصطناعي

تقف الدول النامية والعربية في موقف بالغ الحساسية في مواجهة موجة تنظيم الذكاء الاصطناعي الدولية؛ فهي من ناحية مستهلِكة رئيسية للتقنيات التي تطورها القوى الكبرى، ومن ناحية ثانية تتأثر تشريعياً بالأطر التنظيمية لتلك القوى دون أن تكون شريكة حقيقية في صياغتها. وبالتالي فهي إما أن تبقى في موقع المتلقي السلبي لقواعد تنظيمية مفروضة من الخارج، وإما أن تنتهج سياسة تشريعية استباقية تؤسس لسيادة رقمية حقيقية. ويتناول هذا المطلب بعدين متكاملين: الأول يتعلق بالتحديات البنيوية لمشاركة هذه الدول في منظومة التنظيم الدولي، والثاني يستعرض الخيارات المتاحة لها ولا سيما الجزائر .

1.2.3. تحديات المشاركة وأثر الهيمنة التقنية

تجد الدول النامية نفسها في موقف مزدوج الهشاشة؛ فمن ناحية تطبق عليها عملياً التشريعات الأجنبية كقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي بأثره الإقليمي الموسع؛ ومن ناحية أخرى يغيب صوتها عن مسارات بلورة هذه المعايير الدولية. ويسلط أحد الباحثين الضوء على ثلاثة تحديات بنيوية رئيسية تعيق المشاركة الفعلية للدول النامية في صياغة معايير الذكاء الاصطناعي الدولية: أولها الفجوة في الكفاءات التقنية البشرية التي تجعل التفاوض على بنود تقنية دقيقة أمراً عسيراً؛ وثانيها ضعف الحضور المؤسسي- في المنتديات الدولية بسبب محدودية الموارد الدبلوماسية المخصصة لملف الذكاء الاصطناعي، وثالثها التبعية التقنية الهيكلية التي تجعل الاعتراض على المعايير الأجنبية مكلفاً اقتصادياً بسبب الاعتماد على البنية التحتية التقنية للدول الكبرى.[1] ويعزز هذا الطرح ما أوردته منصة AIGVERSE في دراستها حول التشريع العربي للذكاء الاصطناعي من أن الدول العربية حتى الآن لم تصدر سوى استراتيجيات وطنية وتوصيات إرشادية في هذا المجال، دون أن ترسخ أطراً تشريعية ملزمة تحمي حقوق المواطنين من مخاطر الذكاء الاصطناعي .

ويرى الباحثون في مجال "العدالة التقنية" أن التفاوت في الطاقات التقنية البشرية والمادية يكرس نمطاً استعمارياً رقمياً جديداً، حيث تصدر الدول المتقدمة تقنياتها وتنظيماتها معاً، دون مراعاة للخصوصيات الثقافية والتنموية

[1] - إبراهيم مزهود. "الدول النامية وحوكمة الذكاء الاصطناعي الدولية: تشخيص التحديات وسُبل التجاوز. "مجلة الدراسات الدولية، المجلد 18، العدد 2، بغداد، العراق: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2024، ص 74.

للدول المستقبلة. وقد أبدى عدد من الأكاديميين العرب قلقهم من أن الدول العربية قد تجد نفسها في واقعٍ تفرض فيه شركات التقنية الكبرى معايير تشغيل منتجاتها بصورة فعلية، في غياب أي تشريع وطني مواز يُمكن الدولة من التفاوض أو الاعتراض أو فرض شروطها الخاصة.

2.2.3. آفاق الجزائر والدول العربية نحو سيادة تشريعية رقمية

تمضي الجزائر في مسار التحول الرقمي وفق مخطط التنمية الوطنية 2030 ومستهدفات رؤية الجزائر الجديدة، غير أن المنظومة التشريعية الناظمة للذكاء الاصطناعي لا تزال في طور الاستيعاب والتكيف مع المستجدات، إذ لم تقر حتى الآن قانوناً مستقلاً ومتخصصاً في هذا المجال. ويشير العديد من الباحثين إلى أن الجزائر تمتلك بنية قانونية يمكن الانطلاق منها لبناء إطار تنظيمي للذكاء الاصطناعي، لا سيما القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية البيانات الشخصية والقانون رقم 09-04 المتعلق بالأمن السيبراني، إذ يمكن تعديلها أو استكمالها بنصوص مخصصة للذكاء الاصطناعي بدلاً من انتظار إصدار قانون جديد من الصفر.

ويتيح هذا المسار التدريجي قدراً من المرونة القانونية يلائم وضع دولة لا تزال في طور بناء كفاءاتها التقنية القانونية الخاصة. وفي هذا الصدد، تمثل الخطوة الأولى الأكثر إلحاحاً في تطوير استراتيجية وطنية جزائرية للذكاء الاصطناعي، ترسي قواعد الحوكمة وتشكل لجنةً تقنية-قانونية مختصة بصياغة مشروع قانون يستلهم من التجربة الأوروبية ما يتلاءم مع السياق المحلي ومتطلبات السيادة الرقمية الوطنية. وقد أوصت أحد الدراسات الجزائرية بضرورة أن تنخرط الجزائر في المساعي التشريعية الإقليمية العربية من خلال جامعة الدول العربية، بدلاً من انتظار إطار أممي شامل قد يستغرق عقوداً من المفاوضات. وعلى المستوى الإقليمي العربي يمثل مشروع القانون النموذجي العربي للذكاء الاصطناعي الذي تعكف عليه جهات متخصصة منطلقاً واعداً، لأنه يأخذ في اعتباره الخصوصية التشريعية والثقافية والاقتصادية للمنطقة العربية بدلاً من النقل الأعمى للتشريعات الأجنبية.[1]

[1] - Szarmach, J. *The Model Artificial Intelligence Law (MAIL v3.0)*. AIGVERSE. .2025. Accessed:10/08/2025. https://storage.ghost.io/c/44/95/449506ca-034e-480f-9725-fcde08ef1cc1/content/files/2025/07/THE-MODEL-ARTIFICIAL-INTELLIGENCE-LAW.pdf

الشكل رقم (02): يمثل الصكوك الدولية المنظمة لأخلاقيات وتنظيم الذكاء الاصطناعي

الصك الدولي	السنة	الجهة	الإلزامية	عدد الدول	التقييم
توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي	2021	منظمة الأمم المتحدة	غير ملزمة (توصية)	193 دولة	توافق واسع / تطبيق ضعيف
مبادرة هيروشيما	2023	مجموعة G7	طوعية	7 دول	سياسة ناعمة
مبادئ الذكاء الاصطناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2019	OECD	طوعية	38 + دولة	مرجعية دولية واسعة
اتفاقية مجلس أوروبا للذكاء الاصطناعي	2024	مجلس أوروبا	شبه ملزمة	متوسط (قابلة للانضمام المفتوح)	أحدث إطار تنظيمي
مبادرات جامعة الدول العربية	—	جامعة الدول العربية	إرشادية	22 دولة	محدودة الأثر

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد على المعطيات السابقة للبحث

توضح المعطيات أن الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي ما زالت في مرحلة **اللين القانوني** حيث تهيمن الصكوك الطوعية أو الإرشادية. كما يظهر تفاوت واضح في مستويات التأثير بين الإطارات العالمية، إذ يمثل الإطار الأوروبي الأكثر تقدماً نحو الإلزامية مقارنة بالمبادرات الأممية أو الإقليمية. ويعكس ذلك استمرار الصراع بين السيادة الوطنية والحاجة إلى تنظيم عالمي موحد للتكنولوجيا.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد الفرضية المحورية القائلة بأن الإطار القانوني لتنظيم الذكاء الاصطناعي يقع في منطقة توتر مستمر بين الإرادة السياسية للدول والمساعي الدولية نحو التوافق التنظيمي، وأن هذا التوتر لن يحسم بسهولة في المستقبل القريب. فقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي يجسد نموذجاً رائداً قابلاً للاستلهام، لكنه ليس صالحاً للتطبيق الحرفي عالمياً دون مراعاة الإرادات السياسية المتباينة للقوى الكبرى. وفي المقابل تشكل الصكوك الدولية الطوعية مؤشراً على إرادة التنسيق، لكنها تفتقر إلى قوة الإلزام الكافية لسد الثغرات التشريعية العميقة .

وقد كشفت الدراسة أن العلاقة بين الإرادة السياسية والإطار القانوني ليست علاقةً بسيطة من طرف واحد، بل هي علاقة جدلية معقدة: فالإرادة السياسية هي التي تنشئ الإطار القانوني وتشكله وتحدد نطاقه وعمقه، لكن الإطار القانوني بدوره يقيد الإرادة السياسية ويوجّهها ويحاسبها. والخلل يبدأ حين توظف الإرادة السياسية للتحايل على الإطار القانوني أو تعطيله، وهو ما رأيناه في أنماط التشريع الأمريكي والصيني اللذين يوظفان القانون أداة للهيمنة التقنية لا حماية للحقوق .

ولعل الخلاصة الأكثر أهمية على المستوى العملي هي أن الدول النامية والعربية لا تملك ترف الانتظار حتى تكتمل رؤى التنظيم الدولي؛ فالذكاء الاصطناعي يتوغل في مؤسساتها وخدماتها العامة وعلاقاتها الاقتصادية من دون أن تملك أي إطار قانوني يحكمه، وهذا الفراغ بحد ذاته يمثل خطراً على السيادة وحقوق المواطنين في آن معاً .

النتائج:

- يوجد فراغ تشريعي حاد وبنيوي في أغلب دول العالم فيما يخص تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ناجم عن تضافر عوامل موضوعية كسرعة التطور التقني وذاتية كضعف الكفاءة التشريعية وضغط اللوبيات، ويشكل تهديداً حقيقياً للحقوق الأساسية للأفراد ولمبدأي الشفافية والمساءلة في العمل العام .

- تعد التجربة التنظيمية الأوروبية المتمثلة في قانون الذكاء الاصطناعي EU AI Act نموذجاً متقدماً يرسي نهجاً قائماً على المخاطر وآليات رقابة تدريجية، غير أن تطبيقه الموسع خارج نطاق الاتحاد الأوروبي يثير إشكاليات جدية تتعلق بالسيادة القانونية للدول الأخرى واحتمالات التبعية التنظيمية .

- تتسم الصكوك الدولية المتعلقة بتنظيم الذكاء الاصطناعي في غالبيتها بالطابع التوجيهي غير الملزم، مما يجعل التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى عائقاً رئيسياً أمام بلورة معايير دولية ذات حجية قانونية فعلية، في ظل تضارب صريح بين نموذج الحماية الأوروبي ونموذج الابتكار الأمريكي ونموذج الهيمنة الدولتية الصيني .

- تبقى الإرادة السياسية العامل الحاسم في تحديد نطاق التنظيم وعمقه، سواء كعامل دفع نحو التشريع كما في التجربة الأوروبية، أو كعامل تثبيط وتأجيل كما يبينه النهج الأمريكي الراهن، وهو ما يؤكد الفرضية الجوهرية للدراسة ويرسخ ضرورة إدراج المتغير السياسي في أي تحليل قانوني جاد لمنظومة تنظيم الذكاء الاصطناعي .

التوصيات:

- توصي الدراسة الدول العربية وفي مقدمتها الجزائر، بالمبادرة إلى صياغة استراتيجيات وطنية واضحة للذكاء الاصطناعي ترتكز على مبادئ السيادة الرقمية والحقوق الأساسية، وإنشاء لجان تقنية-قانونية متخصصة تضطلع بصياغة مشاريع قوانين ملزمة تستلهم من التجربة الأوروبية ما يتلاءم مع السياق الوطني، بدلاً من الاكتفاء بالانتظار وتطبيق التشريعات الأجنبية استجابةً لأثرها خارج الحدود .

- يوصى على الصعيد الإقليمي بتفعيل دور جامعة الدول العربية في بلورة قانون عربي نموذجي موحد للذكاء الاصطناعي، يأخذ في اعتباره الخصوصيات الثقافية والتنموية للمنطقة، ويشكل موقفاً تفاوضياً عربياً موحّداً في المحافل الدولية بدلاً من التعامل الفردي المتفرق الذي يضعف القدرة التفاوضية لكل دولة على حدة .

- على صعيد المنظومة الدولية توصي الدراسة بدعم المساعي الأممية لإبرام معاهدة دولية ملزمة بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، مع ضمان تمثيل حقيقي وفعّال للدول النامية في مسار المفاوضات وصياغة المعايير، وذلك عبر إنشاء آليات دعم تقنية ومالية تمكن هذه الدول من المشاركة الفاعلة لا المجاملة الرمزية .

- يوصى في ختام البحث باعتماد نهج التشريع التكيفي الذي يتيح تحديث الأطر القانونية بصفة منتظمة بدلاً من التشريع الجامد الذي يتقادم بسرعة، مع الاستثمار الجاد في تأهيل الكوادر القانونية والقضائية في مجال قانون التقنية الرقمية وذلك بإدراج هذا التخصص في المناهج الجامعية لكليات الحقوق والعلوم السياسية .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

1. حسن السوسي، الذكاء الصناعي: مقاربة قانونية، الرباط: دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، 2023.

ثانياً: المقالات العلمية العربية

2. إبراهيم مزهود. "الدول النامية وحوكمة الذكاء الاصطناعي الدولية: تشخيص التحديات وسبل التجاوز. "مجلة الدراسات الدولية، المجلد 18، العدد 2، بغداد، العراق: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2024.

3. كريم علي سالم. "الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي. "مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 54، طرابلس، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، أكتوبر 2022.

4. محمد محمد القطب مسعد سعيد. "دور الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية تحليلية مقارنة. "مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 75، المنصورة، مصر: كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2021.

5. مليكة محمودي وريم هاجر بكار. "الذكاء الاصطناعي ودوره في تعزيز مبدأ سمو وسيادة القانون. "مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، تيارت، الجزائر: جامعة ابن خلدون، 2024.

ثالثاً: أطروحات التخرج

6. سلام عبد الله كريم. التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي. رسالة دكتوراه في القانون المدني، كلية الحقوق بجامعة كربلاء، العراق، 2022.

رابعاً: المراجع الأجنبية

First: First Books

7. Bradford Anu. The Brussels Effect: How the European Union Rules the World. Oxford: Oxford University Press, 2020.

8. Coeckelbergh, M. AI ethics. Cambridge, MA: MIT Press. The MIT Press Essential Knowledge Series. 2020.

Second: Reports and Studies

9. Szarmach, J. The Model Artificial Intelligence Law (MAIL v3.0). AIGVERSE. .2025. Accessed:10/08/2025.

https://storage.ghost.io/c/44/95/449506ca-034e-480f-9725-fcde08ef1cc1/content/files/2025/07/THE-MODEL-ARTIFICIAL-INTELLIGENCE-LAW.pdf

10. Défenseur des droits. Algorithmes, systèmes d'IA et services publics : quels droits pour les usagers ? Points de vigilance et recommandations. Paris: La Documentation française. 2024.10/08/2025.

https://www.defenseurdesdroits.fr/sites/default/files/2024-11/DDD_rapport_algorithmes-systemes-d-IA-et-services-publics_2024_20241025.pdf

11. Human Rights Watch. China's Algorithms of Repression: Reverse Engineering a Xinjiang Police Mass Surveillance App. New York: HRW, 2019.Accessed:15/08/2025 https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/china0519_web.pdf

12. Trump, Donald J. Ensuring a National Policy Framework for Artificial Intelligence. Executive Order No. 14365. Washington, D.C.: The White House, December 11, 2025. Accessed :01/01/2026 https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/12/ensuring-a-national-policy-framework-for-artificial-intelligence/